إصلاح التعليم العالي في مصر

ورقة بحثية

أ. د حسام بدراوي

مركز تحوت للدراسات السياسية
TCPS (Thoth Center for political studies)
Political Think Tank

نبذة عن مركز تحوت للدراسات السياسية

تحوت أو Thoth هو إله الحكمة والكتابة عند قدماء المصريين.

المركز هو مؤسسة أهلية مصرية غير هادفة للربح، نابعة من مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية وجمعية الحالمون بالغد. المركز هو مبادره إجتماعيه تستهدف خدمه المجتمع وصانعي القرار علي كافة المستويات، وطرح بدائل سياسية وإجتماعيهبدون أجندات مفروضة. إن مبادرة إنشاء مركز جديد يتمتع بالجدارة المهنية والإحترام العالمي ويصدر سياسات وابحاث لها سوقاً داخلية وخارجية، هو خطوة هامة ومطلوبة وتهدف الي:

١. تقديم حلول أو توصيات سياسية عملية للتحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

٢. استنباط وتحديد التهديدات والفرص المستقبلية لمصر.

ويعد المركز أوراقه البحثية تفصيلا حسب احتياجات المجتمع السياسية والتنمويه الحالية والمستقبلية ،ويتمتع بالاستقلالية المدنية، وقيادة معروفة بالرآي المستقل والمصداقية والتنوع، يستخدم المركز التحليل الموضوعي للأحداث ويستطلع الرآي العام في حدود القانون عند الإحتياج.

مساحة عمل المركز Scope of work

أربعة محاور ومبادرات يطرحها المركز :

١ـ البدائل السياسية والاجتماعية لقيادة البلاد في ظل ضعف النظام الحزبي في مصر الأحزاب وعدم اتفاق القوي السياسية داخل البرلمان مما يهدد التنمية المستدامة، مع وجود تحدي اقتصادي جبار.

٢ـ سياسة مصر الخارجية الاقليمية والدولية .

3ـ التنمية الإنسانية للسكان بصفتها المدخل طويل المدي من بوابة التعليم والصحة والثقافة والفن والإعلام.

٤ـ دمج حقوق الانسان بالمفهوم الواسع في السياسة المصرية الداخلية والخارجية وتطوير الخطاب الديني

هذا بالاضافة إلى إيجاد مبادرة أو اثنين يخرج منهما مشاريع يمكن أن يضيفوا علي المدي المتوسط خدمة البلاد.

اصدارات المركز:سيصدر المركز مجموعة من الدوريات والأبحاث التي يمكن الحصول عليها باللغة العربية والانجليزية ولغات أخري، علي موقع المركز علي شبكة الانترنت . كما سقوم المركز بتنظيم سلسلة من المحاضرات السياسية التي يلقيها خبراء سياسيين مصريين ودوليين لإثراء الفكر السياسي ومناقشة البدائل السياسية بحرية ، وسيصدر المركز هذه المحاضرات وملخص المناقشات بشكل دوري.

إصلاح التعليم العالي في مصر

أ.د. حسام بدراوي

مقدمة

إننا على أعتاب مرحلة تشهد تغيرات جذرية في مجالات التعليم وظروف العمل، مرحلة تتشعب فيها متطلبات المستقبل المهني الناجح، ويسير جنباً إلى جنب معها التعليم والتدريب مدى الحياة كمطلب واضح وأساسي. وفي هذا السياق، وبالنظر الي رؤيه مصر ٢٠٣٠ التي تشرفت برئاسة لجنتها المخصصة للتعليم فهناك عشر سياسات رئيسة وضرورية للمضي قدما على نهج الإصلاح الجاد في مجال التعليم العالي بمصر. وقبل عرض السياسات الواجب إعتبارها فإنني أطلب من القارئ أن يستوعب الرؤية، لأن كل كلمة فيها يخرج منها أهداف واجبة التحقيق، ومؤشرات قياس واجبة المتابعة:

محاور الرؤية التي أعلنها رئيس الجمهورية، بما يعني وجوب الإلتزام بها علي:

1- المحور الأول: تعليم عالى الجودة ومتاح للجميع دون تمييز .

2- المحور الثانى: خلق إطار مؤسسى كفء وعادل ومستدام لإداره التعليم والبحث والتطوير .

3- المحور الثالث: التمكين التكنولوجي للطالب والمعلم وتطوير وسائل التدريس

4- المحور الرابع: بناء الشخصية المتكاملة للطالب ليصبح مواطنا سويا معتزا بذاته، مستنيراً، مبدعا، فخوراً بتاريخ بلاده، شغوفا ببناء مستقبلها وقادراً علي الإختلاف وقابلاً للتعددية.

5- المحور الخامس: أن يكون الخريج مبادرا، قادرا علي التكيف مع تغير الظروف حوله، وخالقا لفرص عمل جديدة، ومنافسا لأقرانه إقليميا وعالميا

هذه الرؤية تحكم أي سياسات في التعليم، وما نقترحه هنا إختصارا هو **السياسات** العشرة لنهضة التعليم العالي هى:-

أولا: إعادة صياغة مسئوليات الدولة تجاه نظام التعليم العالي جامعاته ومعاهده.

ثانيا: التوسع في نظام التعليم العالي لتلبية احتياجات الطلاب الجدد وفقاً لرؤية محددة ومعلنة تشمل التعليم الفني والتدريب المهني.

ثالثا: إعادة تنظيم جذرية للمؤسسات التعليمية بهدف تحسين الجودة، والوصول إلى المستويات العالمية التي نختارها.

رابعا: تطوير نظام متعدد ومرن يتفق واحتياجات التنمية ويتصل وينفتح على الحركات الدولية المعنية بالتحسين وتحديث طرق التدريس والبحث (العالمية والمحلية).

خامسا: إجراء تحرك ضخم ومتكامل كأساس لوضع البحث العلمي ونشاطاته كمكون حياتي في مؤسسات التعليم العالي.

سادسا: تنمية العلاقة الديناميكية بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

سابعا: الالتزام بالنزاهة الأكاديمية والمؤسسية، وتوضيح ذلك في بيان رسالة كل مؤسسة تعليمية بحيث ينبغي أن تعكس قيم الصدق والمساءلة والمسؤولية كقيم أساسية فضلاً عن احترام الأمانة العلمية والحرية وبالإضافة إلى مبادئ تحترم تكافؤ الفرص والتعددية

ثامنا : دمج التكنولوجيا والثقافه الرقميه في وجدان الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بأولويه واضحه لا تسمح بالتراجع.

تاسعا : حوكمة إدارة مؤسسات التعليم العالي، وكفاءة تنظيمها

عاشرا: تنمية مناخ التعليم العالي بالرياضة والفنون والعمل الجماعي والتواصل بالمجتمع لبناء إنسان سوي قابل للتعددية، يملك مهارات القرن الواحد والعشرين، منافس عالميا وعنده سماحة الإختلاف مع الآخر بلا تعصب ولا عنف.

إعادة صياغة مسئوليات الدولة تجاه نظام التعليم العالي والمعاهد

ينبغي أن تستمر مسئولية الدولة تجاه التعليم العالي، ولكن بصيغة وشكل مختلفين عما كانت عليه الأمور عبر سنوات متعددة. إننا نرى وجوب تحرير التعليم العالي من:

أ- هيمنة الحكومة، وهو وضع قد أصبغ الجامعات بصبغة التيارات السياسية عبر فترة زمنية طويلة.

ب- ودافع تحقيق الأرباح الذي لا يخضع للوائح والنظم، والذي ظهر أخيراً مع انفتاح النظام على إنشاء جامعات خاصة متعددة.

إن التزام الحكومة تجاه التعليم العالي لا يعني أن كل مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تملكها الحكومة، وتديرها، فهذا وضع نقل كل الفساد الثقافي الكامن في جنبات القطاع العام وممارسته إلى هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة. كما أن مثل هذه المؤسسات لابد وأن تديرها من وجهة نظري مجالس مستقلة، بتمثيل رباعي متمثل في الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص. وهو تصور قابل للتطوير وإضافة أصحاب مصلحة آخرين بأشكال مختلفة، وقد تكون نسب التمثيل أيضا في إحتياج للمناقشة لضمان التوازن النسبي بين هذه الجهات.

إلا أن هذه الدائرة الجديدة التي من شأنها أن تحل محل الحكومة، تحتاج إلى التطوير والتنمية حتى تصبح مسألة محاسبة مثل هذه المؤسسات أمام المجتمع مسألة واقعية. وبناءً على ما تقدم، فالأمر يحتاج من وجهة نظري إلى فترة انتقالية تصل إلى ٣سنوات لبناء قدرات تلك الجهات التمثيلية، ونرى أنه خلال هذه الفترة يمكن أن يتم تعيين هؤلاء الممثلين من قبل الدولة بشكل شفاف وبناء على معايير معلنة، وبالإتفاق ما بين المجتمع الأكاديمي والدولة على أساليب الإختيار.

كذلك فإننا نشجع مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمة التعليم العالي طالما تتحقق الدعامتين التاليين:

1. توفر أركان ضمان الجودة والاعتماد، بلا تحفظ،
2. أن يواكب ذلك بناء أنظمة لتمويل الطلاب، وتطبيقها بحيث لا يحرم من هو مؤهل ولايملك القدرة المالية. وفي إطار تولي الدولة لمسئولياتها تجاه التعليم العالي المملوك للشعب، فلابد.. أولا: أن نتعامل مع الجامعات بوصفها كيانات تابعة للقطاع العام، أو نتعامل مع أساتذة الجامعات على أنهم من موظفي الحكومة، بل يجب على الدولة في هذه الحالة أن:
   1. تضاعف التمويل الحكومي والاجتماعي الموجه للتعليم العالي الحكومي، مرة كل ثلاث سنوات، على مدار التسع السنوات القادمة. كما نوصى بإيلاء اهتمام خاص للجامعات التي تباشر أنشطة بحثية على مستوى عالمي ومضاعفة موازناتها.
   2. ترفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة داخل مؤسسات التعليم العالي. (الحوكمة/الحكم الرشيد)
   3. تعظم الفوائد التي تأتي بها المعرفة والمزايا المجتمعية لهذه المؤسسات، وضمان انعكاس ذلك على المؤسسة نفسها والعاملين فيها.
   4. تُحسن مستوى اختيار الإدارة القائمة بأعمال مؤسسات التعليم العالي.

وكي يتسنى تحقيق مثل هذه المهام، ينبغي أن تحظى مؤسسات التعليم العالي بالمزيد من الاستقلالية (الإدارة الذاتية) وفي ذات الوقت تهتم بالسعي نحو تقوية روابطها بشكل منظم مع المؤسسات والشبكات الإقليمية والدولية. وعلى أي حال يجب أن تكون تلك المؤسسات:

1. مسئولة مالياً.
2. خاضعة لأنظمة إعتماد صارمة، ولرقابة دقيقة وذلك لضمان الجودة.
3. ملتزمة بمواثيق النزاهة المؤسسية.

التوسع في نظام التعليم العالي

يلتحق حوالي 28% فقط من المصريين في الفئة العمرية ما بين 18-23 بنظام التعليم العالي المصري، ويبلغ إجمالي عدد الملتحقين حوالي 2.5 مليون طالب كما ذكرنا آنفا، وحتى يتسنى رأب هذا الصدع الكبير في معدل الالتحاق بالتعليم العالي، فإن بناء القدرات في مصر يحتاج من وجهة نظرنا إلى التوسع في هذا المستوى التعليمي، فمع توقعات زيادة أعداد السكان والحاجة إلى تحسين نسب الإلتحاق بالتعليم العالي بنحو 50% من فئة الشباب المستهدفة من بين السكان، يصبح عدد الطلاب المتوقع وجودهم بعد عشر سنوات في الجامعات والمعاهد العليا أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة. وبالرغم من ذلك يجب التخطيط بدقة لأعمال التوسع هذه خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات القائمة حيث أدى التوسع فيها فيما مضي إلى تدهور مستوى الجودة وتدني الكفاءة الإدارية، وظهور أنماط متعددة من الفساد. ولابد للقانون الجديد ان يتيح أنماط التوسع لتحقيق الهدف ان تم الاتفاق علية.

ويواجه منطق التوسع في التعليم العالي وإتاحة الفرصة للشباب المصري المتطلع إلى ذلك، تحديا من قطاع من قادة المجتمع السياسي تحرجا من ربط زيادة عدد خريجي التعليم العالي بالبطالة وكأن هذا التوسع في المستقبل سيحدث بدون نمو إقتصادي متوقع وزيادة فرص العمل المتاحة. كذلك لا يرى هذا القطاع من الساسة سوى أن تدهور منتج التعليم العالي سيظل مستمرا بدون تحسن، الأمر الذي يتهرب في وجهة نظرنا،

من مواجهة رفع مستوى جودة أداء الجامعات والمعاهد العليا الذي سيؤدى بدوره إلى أن يكون خريجو هذه المؤسسات خالقي فرص العمل والمبادرين في المستقبل لبناء الأعمال وريادتها.

إننا لا يجب أن نغفل أن خريجي التعليم العالي هم قادة المستقبل ورواده، وإننا ننافس على ريادة المنطقة بقدراتنا البشرية التي يتم بناؤها في هذه المؤسسات، كذلك يواجه تحدى التوسع في التعليم العالي رؤية ضيقة ترى أن التوسع في التعليم الفني هو بديل عن التعليم العالي ولا يراه جزءا منه وهو منهج يغفل أن أكثر من 62 % من شبابنا هم الآن في مؤسسات التعليم الفني المدرسي، ويعانون أكثر من غيرهم من تدنى مستوى التعليم قبل الجامعي، والمهارات المكتسبة للجدارة المهنية.

إن تعديل رؤية التعليم العالي لتشمل بعض توجهات التعليم الفني والتدريب المهني والتكنولوجيا تجعل التوسع متوازنا ويتيح مساحة أوسع من التوسع خارج نطاق الجامعات التقليدية يتواءم مع رفع قيمة التعليم الفني العالي في إطار رؤية متكاملة للإطار القومي للمؤهلات.

الوضع الحالي هو أن 38% فقط من شبابنا يتوجه للمرحلة الثانوية العامة، وإن لم يتم التوسع في التعليم العالي، فإننا ننتقص من حق هؤلاء الشباب بل ونهدر فرص التنمية في مصر، ناهيك عن عدم القدرة على حل عنق زجاجة الثانوية العامة بدون التوسع في القبول في التعليم العالي بأشكاله المختلفة مع فتح الطريق للخروج منه والدخول إليه في أي عمر للشباب، ويجب أن يأتي هذا دعما للتعليم المستمر الذي يمثل العمود الفقري لإستمرار التقدم.

ويبقى السؤال، هل تستطيع الدولة وحدها أن تقوم بأعمال التوسع هذه مع الحفاظ على جودة التعليم؟ والإجابة في هذا السياق هي النفي بالتأكيد. إذن من يستطيع القيام بذلك؟ إن مثل هذا التحدي يحتاج إلى:

- القيام بمبادرات مبتكرة مشتركة ما بين القطاعين العام والخاص (التفكير بطريقة غير تقليدية).
- تحفيز غير تقليدي لمبادرات القطاع الخاص غير الهادف للربح.
- تنظيم استثمارات القطاع الخاص الهادف جزئيا أو كليا للربح بشكل يتسم بالشفافية.

وفي هذا السياق، لا ينبغي إنشاء مؤسسات سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، إلا إن كانت قادرة على تقديم مستوى أعلى من الجودة. وأعتقد أن مبادرات القطاعين العام والخاص تستطيع أن تقود التنمية في الفترة الحالية، كما تستطيع الدولة أن توجد المناخ الصالح للتنمية.

إننا يجب أن نقر بمبدأ المنافسة كشرط أساسي ودائم في شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس، وأن يتم تثبيت الأساتذة من ذوي الأداء المتميز. كما ينبغي تشجيع إنشاء منظمات علمية للأكاديميين والباحثين، واختيار رؤساء الجامعات والعاملين في الإدارة العليا، باستخدام أساليب شفافة تشترك فيها الأطراف المعنية ويحاسب هؤلاء ويساءلون على أساس المهام والأهداف الموكلة إليهم. كما يجب زيادة رواتب أساتذة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس مقابل تقييم أدائهم العملي، في إطار خطة متكاملة لتحسين الجودة.

ويمكن تحسين جودة التعليم العالي عن طريق تحرير النظام من التكرار وزيادة المرونة، وجعل النظام أكثر قدرة على تلبية احتياجات التنمية. هناك أيضاً حاجة ماسة إلى إدخال الإصلاحات على القواعد التي تحكم عملية الالتحاق بالتعليم العالي، فبدلاً من الإعتماد كلياً على إجمالي درجات امتحانات شهادة الثانوية العامة،

فإننا نوصى بتصميم امتحانات قبول تلبي إحتياجات كل مؤسسة تعليمية. إلا إنني أصر على صعوبة تحقيق ذلك في إطار من العدالة وتكافؤ الفرص إلا إذا تم ربطه بالتوسع وزيادة الأماكن المتاحة للطلبة في التعليم العالي بعد مرحلة الثانوية العامة وهو الأمر الذي سينقل المنافسة إلى مستويين مختلفين هما:

1. منافسة بين الجامعات والمعاهد لجذب الطلاب إليها في إطار نظام الجودة والإعتماد، الذي لن يسمح بالتكدس، وفى إطار أن الموازنات المخصصة من الدولة ستعتمد على عدد الطلاب الملتحقين.

2. منافسة بين الطلاب للالتحاق بأفضل الجامعات حسب تقييمها المجتمعي المعتمد على تقارير ضمان الجودة، وقدرة خريجيها على التوظيف الذي سيكون عاملا هاما في ترتيب التنافس للجامعات .

التعليم العالي واحتياجات التنمية

مرونة وتعدد النظام

ينبغي أن يكون نظام للتعليم العالي متسما بالتعددية والمرونة ويتفق واحتياجات التنمية، وحتى يتسنى تحقيق التعددية ينبغي:

أ- ألاَّ تكون البرامج الأساسية صورة مكررة من النظم القديمة، وهو للأسف شرط لتأسيس البرامج الحديثة في ظل الوضع الحالي.

ب- إيلاء قدر كبير من الإهتمام لمؤسسات التعليم العالي التي لا تعد جزءاً من الجامعات -على مستوى السياسات- كالمعاهد العليا والمتوسطة العامة والفنية.

ج- التركيز على الوظائف المثمرة لمؤسسات التعليم العالي، وهي وظائف تستطيع أن تعزز كل من الموارد المالية والبحثية، ومنها القدرة على إنشاء مراكز للبحث والتنمية متعددة العلوم ومستقلة عن المؤسسة، وذلك عن طريق خلق شراكات نشطة مع الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إننا نعلم أن هذه المناهج الجديدة تحمل في جعبتها بالنسبة للحالة المصرية المخاطر وكذلك الفرص والتي ترفع مرة أخرى من قيمة وحتمية النزاهة المؤسسية.

أما المرونة فتعني على المستوى الفردي حرية ترك مؤسسات التعليم العالي المختلفة والعودة إليها مرة أخرى. وعلى المستوى المؤسسي فتعني أن هيكل المؤسسات وفحوى برامجها، عرضة للتنقيح المستمر، وذلك لضمان الإستجابة السريعة للتطورات المحلية والدولية.

استقراء النظام

ينبغي أن يرتبط كل من الإعتراف الدولي بأنظمتنا وجاذبيتها للآخرين بالقدرة الداخلية والخارجية على استقراء تلك الأنظمة، ومن ثم يجب توثيق نظام الدورات الثلاث للحصول على الدرجة العلمية بشكل يسهل مقارنته بالأنظمة الأخرى على المستوى الدولي، وقياس مدى التناظر والتوافق وذلك مع الأخذ في الإعتبار تطبيقات عملية بولونيا[1] لإصلاح التعليم العالي في أوروبا.
وعلى هذا يصبح الإعتراف الدولي بالدورة الأولي من دورات الحصول على الدرجة العلمية، وإعتبارها ذات مستوى مناسب في منح المؤهلات، أمراً جوهريا في نجاح هذا المسعى الذي نرغب من خلاله في جعل خطط التعليم العالي الخاصة بنا جلية واضحة للجميع.
أما بخصوص الدورة الخاصة بالخريجين، فإنه يجب منح الفرصة في الإختيار بين الحصول على درجة الماجستير في فترة أقصر والحصول على درجة الدكتوراه على فترة أطول وفي ذات الوقت يُنصح بإعطاء فرصة للإنتقال بين الأمرين، فضلاً عن التركيز على أهمية إجراء البحوث واستقلالية العمل.
الإستقلالية المؤسسية للتعليم العالي
إن الجامعة هي بمثابة مؤسسة مستقلة في قلب المجتمع، وهذه المؤسسة تُنتج وتَفحص وتُقيم وتَنقل الثقافة من خلال البحث والتدريس، وكي يتسنى للجامعة أن تلبي احتياجات العالم من حولها، فينبغي أن تتسم عمليتا

إجراء البحوث والتدريس (اللتين تتمان داخلها) بالاستقلالية الفكرية بعيداً عن السلطة السياسة والقوى الاقتصادية، وذلك وفقا لإيماننا بالآتي:

- وجوب نمو قدرات الجامعة على المعارضة, والبعد الإنتقادي, والموافقة و الحاجة إلى الالتزام.
- أن الجامعة هي بمثابة نقطة التقاء مثالية للأساتذة القادرين على نقل علومهم ومعرفتهم للآخرين، المؤهلين لتطوير هذا المحراب العلمي، من خلال البحث والإبتكار، وأيضاً الطلاب المتعطشين للعلم والقادرين والراغبين في تغذية عقولهم بتلك المعرفة.
- أن الشغل الشاغل للجامعة ينبغي أن يكون إبتكار الجديد وإستيعابه، وأكتساب وصنع ونقل المعرفة، وتحقيق التناغم والتكيف بين المتاح من المعرفة المنقولة أو المبتكرة وإستخدامها في وقتنا الحاضر أو في المستقل

الأكاديمية للتعليم العالي التزامات التعليم العالي الواضحة تجاه النزاهة المؤسسية

ببساطة، فإن المؤسسة التي تحافظ على نزاهتها هي مؤسسة لا تعاني من الفساد والإحتيال وسوء الممارسات، أو تناهضها بنجاح، فإعلان بوخارست[1] ينص على أن القيم الرئيسة للمجتمع الأكاديمي ترتكز على: الأمانة والثقة والعدالة والإحترام وتولي المسئولية والمساءلة. كما أنه يُبرز أن مثل هذه القيم "ليست ذات مغزى في حد ذاتها فحسب بل هي أيضاً جوهرية في الممارسة الفعالة لعملية التدريس وإجراء البحوث ذات المستوى المرتفع."

" إن نزاهة أعضاء الجامعة من المدرسين والباحثين والطلاب لا تتعلق بالأخلاق الفردية فحسب، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة التعليمية في مثل هذه الحالة يمكن أن تركن إلى سلك الطرق المختصرة كي تجني المكافآت السريعة تحت ذريعة الحاجة والضرورة، أو لأن المجتمع يشجع نظام المبادلات سواء العينية أو على مستوى سمعة المؤسسة ويمزج ما بين المكانة الإجتماعية والإعتراف الفكري والثقافي بدورها".

يجب أيضاً أن نضع في الحسبان أن المسائل المرتبطة بموضوع النزاهة تتصل بجوانب الحياة الأكاديمية كافة، فبالرغم من أن الممارسات الإدارية السيئة - أو التخلي عن القيم الخاصة بالحرية الأكاديمية والمبادئ الأساسية للبحوث العلمية - قد تكون واضحة وجلية أمام الجميع، فإن النزاهة في عملية التدريس والتعلم والإهتمام بالمبادئ الأخلاقية والمعنوية في إجراء الأنشطة البحثية لها نفس مقدار الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية. بالإضافة إلى ذلك فإن المسائل الخاصة بالنزاهة في المجتمع الأكبر في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، هي بالأحرى ضرورية لهذا الجانب المُؤسس والمكون للمجتمع، ألا وهو التعليم العالي، عموما والجامعات بوجه خاص. لذلك فإنني أرى أن على كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مراعاة الالتزام بأعلى المبادئ الأخلاقية في تمثيلها لدوائرها العلمية المختلفة وفي تمثيلها للجمهور، وذلك في مجالاتها كافة (التدريس والمنح الدراسية، والخدمة، ومعاملة الطلاب، وأعضاء الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، وفي علاقاتها مع الجهات التنظيمية والجهات المانحة وغيرها).

---

[1] في 19 يونيو 1999 التقي وزراء التعليم العالي من 29 دولة أوروبية في بولونيا لصياغة اتفاقية هامة، واشتهرت هذه الوثيقة باسم إعلان بولونيا وكانت بمثابة الخطوة الأولي لعملية هامة ومستمرة لتحقيق التناغم والانسجام بين أنظمة التعليم العالي الأوروبية المتعددة عرفت باسم: عملية بولونيا

- أن الجامعة يجب أن تكون مؤسسة عابرة للحدود الجغرافية والسياسية، وكيانا مؤكداً على الأهمية الكبيرة للثقافات المختلفة في التعرف والتأثير بعضها في البعض، كي يتسنى لها أداء رسالتها.

- على المؤسسة، وكذا مجلس إداراتها القائم على أعمالها، والإداريين وأعضاء الجامعة وهيئة التدريس بها، أن يتعهدوا بتجسيد ودعم أعلى المبادئ الأخلاقية في الإدارة وفي كل التعاملات مع الطلاب والمنظمات العامة والجهات الخارجية.

السياسة الخاصة بالنزاهة المؤسسية

استناداً على التقاليد الأكاديمية والمبادئ الفلسفية، فيجب أن تلتزم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالسعي وراء بيان الحقائق وإبلاغها للآخرين، وحتى يتسنى لهذه المؤسسة الإيفاء بمثل هذا الالتزام، عليها أن تتحلى بالنزاهة المؤسسية في طريقة قيام الكليات أو الجامعات بإدارة شئونها، وبذلك فهي تحدد أهدافها وتختار أعضائها وتحتفظ بهم، وتقبل بالطلاب، وتصمم المناهج وتصوغ برامج البحث وتصلح من نطاق خدمتها.

إن الاحتفاظ بمثل هذه النزاهة المؤسسية وممارستها يفرض ويشترط توافر قدر مناسب من الإستقلالية والحرية كما سبق وأن ذكرنا في هذا النص. ونعني بهذه الحرية، حرية فحص البيانات والتشكك في الإفتراضات والإسترشاد بالأدلة وتدريس ما نحن على علم ودراية به، وأن نصبح تلاميذ وعلماء في ذات الوقت. فهذه هي الحرية التي نعنيها بعيدا عن كل مصادر الإزعاج غير المبررة والتي تعوق وتمنع الكليات والجامعات من متابعة أعمالها الضرورية.

إن اهتمام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي باحتياجات مجتمعها وبلادها، لا يعنى أنها تمثل حزب سياسي. وعلى هذه المؤسسات أن تلتزم بمسئولياتها الأخلاقية، غير أنها لا بد وأن تعي أيضا أنها لا تمثل دين ولا دار عبادة حتى ولو كانت ذات طابع ديني إلا إن كانت جامعة مخصصة للعلوم الدينية، كما هو الحال في جامعة الأزهر الأم، وليس في كليات جامعة الأزهر المختصة بالعلوم والرياضيات والهندسة مثلا، فتلك العلوم المدنية يجب النظر إليها بنفس مفهوم وفلسفة التعليم العالي التي أشير إليها في هذا الكتاب وهو الأمر الذي سيأخذني إلى مناقشة تطوير التعليم الأزهري في مكان آخر بالكتاب.

---

[1] تم إقرار إعلان بوخارست بشأن القيم الأخلاقية ومبادئ التعليم العالي في إقليم أوروبا في المؤتمر الدولي حول الأبعاد الأخلاقية والمعنوية للتعليم العالي والعلوم في أوروبا والذي عقد في الفترة ما بين 5-2 سبتمبر 2004 ببوخارست، رومانيا. ويتوافر تحت بند التعليم العالي بأوروبا (4) 29 ص 503-507

- على كل مؤسسة أن تقوم بتقييم ومراجعة سياستها وإجراءاتها وإصداراتها بانتظام عند الضرورة، وذلك لضمان استمرارية تطبيق النزاهة في أرجاء المؤسسة كافة.
- على كل مؤسسة أن تقوم بتمثيل نفسها بدقة واتساق أمام دوائرها العلمية والعامة وطلابها المنتظرين، وذلك عن طريق إصداراتها وتصريحاتها الرسمية.
- على كل سياسة مؤسسية أن تُعرف معنى تعارض المصالح، وتعرضه وتطبقه على أعضاء مجلس الإدارة القائمين على أعمالها، والإداريين وأعضاء الجامعة وهيئة التدريس.
- على كل مؤسسة أن توضح من خلال سياستها وممارستها، التزامها بالسعي الحثيث والحر وراء المعارف، ونشر هذه المعارف بما يتسق و أهداف المؤسسة وبيان مهمتها.

إن على أعضاء هيئة التدريس، أن يتولوا مسئولية التفرقة ما بين الإقتناعات الشخصية والنتائج المُثبتة، وأن يقدموا البيانات ذات الصلة للطلاب، ويرجع ذلك إلى أن نفس هذه الحرية تؤكد على حقوقهم في معرفة الحقائق. أما مسئولية الطلاب فتتجلي في أن يتخيروا المعلومات ويطرحوا الأسئلة، وأن يشتركوا بنشاط وإيجابية في حياة المؤسسة التعليمية.

لا تُنحي الحرية الفكرية الإلتزام جانباً، بل تجعله متاحاً وشخصياً. إن الحرية لا تشترط الحيادية من جانب الفرد أو المؤسسة التعليمية، ولا سيما مهمة البحث والتعلم ونظم القيم والتي قد ترشد كل هؤلاء كأشخاص أو كمؤسسات. وبناءً على ما تقدم فالمؤسسات قد تمثل فلسفة إجتماعية أو دينية معينة شأنها في ذلك شأن الأفراد أو أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، بيد أنه حتى يتسنى للأفراد والمؤسسات الحفاظ على مصداقيتهم عليهم ضمان الحرية الفكرية، والسماح للآخرين بالحصول على نفس قدر الحرية في اقتفاء أثر الحقائق فضلاً عن التفرقة ما بين المسعى وراء معرفة الحقيقة والإلتزام بتطبيقها. إن كل المهتمين بمصلحة كلياتهم وجامعاتهم سوف يسعون لدعم النزاهة المؤسسية لهم، وممارستهم للإستقلالية والحرية المناسبتين.

إن التحدي الكبير والصعوبة الشديدة في الإلتزام بتلك السياسات واحترام تطبيقها يكمن في صعوبة الفصل ما بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبيئة المحيطة بها، فلا يكفي سن تشريع جديد أو تأسيس جهاز تنظيمي، إذ أن علينا أن نأخذ في الحسبان تغيير ثقافة المجتمع، وما يحدث فيه من تطبيق حازم للقانون والإيمان بحقوق الإنسان، والنظام الديمقراطي الذي يحترم في جوهره حقوق المسائلة للسلطات التنفيذية، وحق المواطن في الإختيار الحر.

إن مسألة مواجهة أعمال الإحتيال الفكري والغش وانتهاك الأخلاقيات، والإستفادة من تعارض المصالح تجعل من التغيير المرجو أمرا بالغ الصعوبة، ومن ثم يكون السؤال هو: هل نواجه التحدي بعملية إصلاح شاملة باستخدام مشرط الجراح، الذي قد يحتاج إلى وجود هذا الجراح أساسا وكفاءته وثقة المجتمع فيه، أم نتناولها بالتدريج من خلال فرض القواعد واللوائح وبناء الزخم المجتمعي لدعم الإصلاح، وهو ما يحتاج لوضوح الرؤية وثبات الطريق والمثابرة على التطبيق؟

إن التحدي الذي يتراءى أمام أعيننا في دول العالم النامي، ويجعلنا نعتقد أن الإصلاح لا يمكن أن يتأتى مرة واحدة بل يجب توافر رؤية شاملة وتطبيق وإصلاح متكامل يضم قضية حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية مع توافر الدعم السياسي لفهم هذا المعنى. إن الجامعات هي واحدة من أهم أركان هذا الإصلاح، وأكثرهم تأثرا به في حالة حدوثه.

البحث العلمي ومجتمع المعرفة

ويمثل البحث العلمي والتطوير الآلية الفعالة للرقى وركيزة لا غنى عنها لمجتمع المعرفة، والبحث العلمي هو قاطرة دعم جهود التنمية لتطويع الفكر الخلاق الذي يتيح لمصر التواصل مع العالم ومواكبة التطور لتحقيق الأهداف القومية.

وفي مجتمع المعرفة، فإنه من اللازم تطوير إستراتيجية قومية شاملة، تحدد الأولويات وتعمل على زيادة الإستثمارات في مجال البحث والتكنولوجيا، وتشجع قيام المشروعات البحثية المشتركة بين الجهات المتعددة، بهدف ربط مخرجات البحث باحتياجات المجتمع والصناعة وخدمة أهداف التنمية.

إن تحقيق الطفرة المرجوة في البحث العلمي يرتبط بتقييم مخرجات البحث العلمي موضوعياً، باستخدام معايير عالمية تعني بقيمة الرسائل العلمية والبحوث المنشورة والمشروعات التعاقدية، وعدد براءات الإختراع والعائد المباشر والعائد الإجتماعي للبحث العلمي وأثره على الإنتاجية العامة للدولة. كما أن الإستعانة بعلماء مصر في الخارج وبالخبراء العالميين في مجال العلوم والتكنولوجيا يسرع بمواكبة مصر لما حققه العالم في هذه المجالات.

وفى نفس هذا السياق تبرز أهمية توزيع البحث العلمي علي أسس تنافسية بين مؤسسات البحث والجامعات، في إطار البرامج التي تتبناها الدولة، مع خضوع هذه المؤسسات لنظم الإعتماد وضمان الجودة والتقييم المستمر، وأنه مما لاشك فيه أن من عوامل نجاح هذا التوجه تشجيع القطاعات الإنتاجية على الإستثمار في البحث العلمي والتطوير من خلال منحها حوافز و مزايا و تيسيرات يكفلها القانون والنصوص التشريعية، مع المشاركة الفاعلة لممثلي قطاعات الإنتاج والخدمات في مجالس أمناء ومجالس إدارة مراكز البحوث والتطوير، وأيضا تسويق هذه المراكز لقدرتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية.

وأخيراً فإن تعظيم الإستفادة بالموارد البشرية المتاحة في مؤسسات البحث العلمي والتطوير عن طريق زيادة البعثات الخارجية وبعثات الإشراف المشترك، وإنشاء مراكز التميز العلمي داخل الجامعات، وجذب الباحثين للعمل بوحدات البحوث بالقطاعات الإنتاجية، يعتبر عنصرا أساسيا في التوجه نحو مجتمع المعرفة[1].

ويعتمد النجاح في التوجه الجاد نحو مجتمع المعرفة، على القدرة على التطور والتكيف مع المتغيرات المتلاحقة لنواحي الحياة، ولا يمكن إنماء مجتمع المعرفة بدون اقتصاد حر ومنفتح، واحترام للحريات الإنسانية، وفاعلية في المشاركة السياسية، وتقدير سليم لدور الثقافة والقيم، وأناقش هنا مرتكزات ثلاثة هامة وهي الجوانب الإقتصادية والجوانب السياسية والجوانب الثقافية.

إنني أدرك تماما أن قدرات مصر البشرية القائمة والكامنة، تمثل مصادر قوة لم يتم الإنتفاع بها على نحو كاف. وتعتبر تنمية هذه القدرات واستخدامها أساسا لنمو يقوده القطاع الخاص الوطني، الذي تلقى على كاهله الآن مهمة التنمية الإقتصادية. إن وجود يد عامله مؤهلة ومدربة مسألة ضرورية لتعزيز القدرة على المنافسة وجذب الإستثمار، وتلبية الإحتياجات المتعددة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي .. كذلك فإن الإستثمار الأجنبي المباشر، الذي ندعو لتنميته في مصر وجذبه لسوقها، لخلق فرص عمل للشباب، يشكل في حد ذاته أحد أهم القنوات لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطويرها واكتساب المعرفة وتطبيقاتها، ولا يمكن لهذا النوع من الإستثمار الوجود، إلا في بلد يتوافر فيه المزيج السليم من السياسات والخدمات المساندة و المستخدمة للمعرفة واليد العاملة الماهرة والأصول الثابتة والقدرة على المنافسة.

كذلك فإن الأسواق الحرة والتنافسية توافر آليات فعالة للتبادل الاقتصادي، وتفتح الباب على مصراعيه للإبتكار والريادة الإقتصادية لتحقيق ميزة تنافسية في ظل قوانين منظمة. ومن أجل دعم الإبداع والإبتكار، يتعين أن تتحرر الأسواق وأن تعمل في مناخ يتسم باستقرار الإقتصاد الكلي وبنظام حوافز متكامل، وعليه أرى أن التوجه نحو هذا الهدف يجب أن يكون عن طريق تغيير دور الحكومة من مشارك في الأسواق إلى حكم بين أطرافها. ولذلك ينبغي أن تسارع مصر إلى تقوية دورها التنظيمي بما يؤدى إلى منع الممارسات الإحتكارية وتعزيز الإنفتاح والمنافسة، كما ينبغي أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحديث خدماتها العامة وطرق تأديتها إلى الجمهور، وعليها الحصول على ثقته فيها حتى يمكنها النجاح.

---

(1) راجع الفصل الرابع والذي يناقش البعثات الخارجية وأهميتها للتنمية

وحيث إن عصرنا الحالي يتسم باللانمطية في كل مناحي الحياة والتطور المتسارع لجوانبها كافة، والذي تؤدي فيه روح الإبتكار والحلول غير التقليدية دورا أساسا لمجابهة المشكلات والمتغيرات، يصبح العمل الحر والإستقلالية في توفير الخدمات ودعم الأداء الإقتصادي مفتاحا للتعامل مع الأزمات والتنافس الفعال في الأسواق محليا ودوليا. ومن ثم حري بنا أن ندعم العمل الحر ونحقق المزيد من الإبتكار في إطار التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب تطوير النظام التعليمي ليؤكد على الإبداع والخصوصية الفردية والتعلم الذاتي وإكتشاف ورعاية جوانب التميز المختلفة للطلاب، وإنشاء برامج التميز العلمي للطلبة المتفوقين ورعاية الأطفال الموهوبين علميا وثقافيا واجتماعيا، حتى يندمج هدف تحقيق نمو إنتاجي متعدد الأشكال والجوانب في نسيج المجتمع النامي ككل.
لذا ولكل ما سبق في هذا الفصل، فإني أكرر إقتناعي بأن الإعداد للمستقبل يبدأ من إستشرافه والتعامل مع توجهاته، كما أن العمل في الإستعداد الجاد له يبدأ من الآن، كي لا يتباطأ هذا الإعداد مع عجلة التطور فتنتفي فائدته المرجوة.

ويأتي استشراف المستقبل في رأينا مواكباً للتيارات العالمية والفكرية من ناحية، ولكنه يجب أن يكون محافظاً على القيم العليا والسلوكيات السوية وأخلاقيات المواطنة المثلى من ناحية أخرى. ويمثل الحفاظ على التوازن بين هذين الأمرين تحدياً يجب مجابهته، ونقطة انطلاق نحو آفاق متصلة من المعرفة والتنمية المستدامة. ولكن كما أقول دائما إننا نحتاج إلى تعريف ماهية هذه القيم وتحديدها، والعمل على دمجها في وجدان شبابنا بالعلم والمثابرة والخبرة والإنفتاح على تجارب الآخرين.

تحديات تطبيق سياسات إصلاح التعليم العالي

لقد تناولت قضايا تطوير التعليم العالي في مصر من منظور شامل وبرؤية مستقبلية. ولإدراكنا أن التعليم العالي في أي مجتمع هو قاطرة التغيير والقوة الداعمة لتيار الإصلاح وحاضنة قادة المستقبل والقاعدة الشرعية للإبداع، لذلك فإني أؤمن بأن التعليم في مصر يحتاج إلى إحداث ثورة ضخمة. إننا في حاجة إلى التحول من المنهج الذي يقدر الامتثال والخضوع، إلى ذلك الذي يشجع ويحترم الإبداع والخيال، ومن الطاعة إلى التساؤل والبحث ومن هنا يأتي التحدي.

إننا على أعتاب مرحلة تشهد تغيرات جذرية في مجالات التعليم وظروف العمل، مرحلة تتشعب فيها متطلبات المستقبل المهني الناجح، ويسير جنباً إلى جنب معها التعليم والتدريب مدى الحياة كمطلب واضح وأساسي. ولقد طرحت تصورا لتعديل التشريع المنظم للتعليم العالي في مصر عام 2006/2005، الأمر الذي قوبل بردود فعل متباينة من المجتمع في ذلك الوقت وأري اننا اكثر استعدادا الآن علي تقبله

.. إن القانون يستمد سبب وجوده ليس من ذاته، بل من الظروف الواقعية للحياة بمختلف جوانبها. وإذا كانت تلك الظروف متغيرة ومتطورة، فان القانون لابد أن يكون كذلك، ويواكب هذه التغيرات والتطورات ويتوافق مع المصالح المشروعة لمن يعيشون في المجتمع.

ولا يخرج قانون الجامعات عن تلك الحقيقة، فهو وجد لينظم ويعالج التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع المصري. وإذا كان هذا المجتمع قد تغير وتطور، فلابد أن يلحق هذا التغيير والتطور بالقانون الذي يحكمه. فقانون تنظيم الجامعات الحالي رقم 49 لسنة 1972 قد وضع، وكما هو معلوم، منذ ما يزيد على ثمانية

وثلاثين عاماً. وهي فترة طويلة تغيرت فيها مختلف ظروف المجتمع، وطرأ فيها عديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية، مما جعل أحكام القانون تبدو خارج الزمن الذي نعيشه.

فحينما صدر القانون المشار إليه، ومن قبله القانون رقم 84 لسنة 1958 في شأن تنظيم الجامعات، لم يكن ينهض بالتعليم العالي والبحث العلمي سوى عدد قليل من الجامعات الحكومية، وبعض المعاهد العليا الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي، بحسبان أن الدولة كانت هي المسئولة أولاً وأخيرا عن نشر العلم والمعرفة وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف فروع العلوم، وحيث كان الفكر الإشتراكي يهيمن على سياسة الدولة، وأن الدولة هي التي توظف الجميع.

وقد تغير الفكر إلى الحرية والإبداع والمبادرة، وبدأنا نفتح المجال للمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم العالي وتحمل أعبائه، وأخذ العالم بفكر استقلالية الجامعات المالية والأكاديمية، وسمحت للجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بإنشاء الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، إلا إنه قد ثبت قصور كل من القانون رقم 49 لسنة 1972 والذي يحكم الجامعات الحكومية، والقانون رقم 101 لسنة 1992 الذي يحكم الجامعات الخاصة، وكذلك القانون رقم 52 لسنة 1970 الذي ينظم المعاهد العليا الخاصة، عن مواجهة عديد من المشكلات والسلبيات التي أفرزتها التجربة والواقع العملي لتطبيق تلك القوانين.

ونحن نعترف بأن مخرجات التعليم العالي المصري في الإطار المتاح الآن لا تتناسب مع أحلامنا ولا تتوافق مع المعايير الدولية ولا تكسب خريجها قدرة تنافسية تمكنهم من تولى مسئولياتهم التاريخية في التنمية وقيادة عجلة التطور والتقدم في مصر.إننا يجب أن نطرح قضايا التعليم العالي وتحدياته بشفافية وعلى المستويات كافة وعلى المسئولين عن التعليم أن يسألوا أنفسهم، ويسألوا مؤسساتهم عنها في محاولتهم الجاهدة لتحقيق موازنة بين مختلف السياسات المتبعة ومختلف النشاطات المؤسسية في التعليم العالي، وبين الحاجات التي يمليها الاقتصاد الجديد. إن مصر تملك رصيداً متراكماً من المعرفة في مؤسسات التعليم العالي يجب حسبانه بين الاعتبارات الكثيرة التي تشكل القوة الدافعة للتغيير في التخطيط وتحقيق التقدم، سواء علي مستوى سياسة الحكومة أو مؤسسات التعليم، ومرة أخرى أكرر أن التعليم العالي في مصر هو فرصة وليس محنة، وأن الأمر يعود إلينا كدولة ومجتمع في كيفية اعتباره.

إن مؤسسات التعليم العالي هي بمثابة عامل التغيير داخل المجتمعات النامية والتي تقودها نحو المستقبل. ومن ثم لا ينبغي أن نسمح لتلك المؤسسات بالانهيار بل يجب إيلاء الأولوية لإصلاحها فهي ضرورية للمجتمع برمته غير أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه بنفس مستوى التفكير الذي كنا عليه ساعة خلق المشكلات الحالية

****

*